دور القطاع الزراعي في التنمية الزراعية في ليبيا وآفاقه المستقبلية خلال الفترة (2000 – 2016 م)

■ أ. صلاح الدين المهدي ترفاس * ■ د. أسامة محمد بن حامد**

■ **الملخص :**

يحظى القطاع الزراعي باهتمام واسع من الدول عامة، ولجميع المستويات المحلية والدولية وحتى تنجح أية دولة في السير نحو التنمية الشاملة، لابد لها من تخطيط اقتصادها وتطويره لتحقيق نمو اقتصادي يضمن تجاوز التخلف، وتحقيق التقدم لتوفير حياة أفضل.

وتعد التنمية الاقتصادية مهمةً التخطيط الاقتصادي في أية دولة وأمراً ضرورياً لحل مشاكلها الاقتصادية بوصفها أعقد المسائل التي تواجه دول العالم وخاصة الدول النامية، ويحتل القطاع الزراعي موقعاً مهماً بين القطاعات الأساسية في الاقتصاد الوطني للدول النامية؛ وعليه فإن هذا القطاع يجب أن يتطور وفق سياسات اقتصادية ناجحة وإتاحة إمكانيات كبيرة.

■ **Abstract :**

The agricultural sector receives a huge attention from countries in general, and at all local and international levels, and for any country to succeed in marching towards comprehensive development, it must plan and develop its economy to achieve economic growth that ensures overdevelopment and progress to provide a better life. Economic development is the task of economic planning in any country and is necessary to solve its economic problems, as it is the most complex issues facing the countries of the world, especially developing countries, and the agricultural sector takes an important position among the main sectors in the national economy of developing countries, and therefore this sector must be developed according to successful economic policies and great potential.

* مساعد محاضر بالمعهد العالي للعلوم والتقنية / الزهراء

** أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة - جامعة طرابلس

■ المقدمـة

يُشكّل القطاع الزراعي مصدراً هاماً من مصادر الدخل القومي والمصادر المالية في كثير من دول العالم، خاصة النامية منها.

ويعد القطاع الزراعي أمراً ضرورياً لحل المشكلات الاقتصادية التي هي من أعقد المسائل التي تواجهها.

ويحتل هذا القطاع موقعاً مهماً بين القطاعات الأساسية في الاقتصاد الوطني للدول النامية حيث يؤدي دوراً رئيسياً في مسألة تطوير الاقتصاد الوطني، لما له من تأثير فعّال على بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، ولذا فإن تطوير القطاع الزراعي على أسس تخطيطية علمية هو من أصعب المعضلات التي تواجه الحكومات التي تعمل على تطوير اقتصادياتها .

أما التنمية فهي عملية تسهم في النمو والتغيير للمجتمع من جميع الجوانب، والتنمية تقوم على التخطيط المدروس والرؤية الصادقة لتوفير حاجات المجتمع ومتطلباته.

■ أولاً– مشكلة البحث:

مشكلة البحث هي أن ليبيا وضعت عدة خطط اقتصادية وصرفت مبالغ ضخمة للنهوض بقطاع الزراعة، إلا إن هذه الخطط لم تحقق المستهدفات التي وضعت من أجلها، حيث إن قطاع الزراعة لم يسهم في الناتج المحلي الإجمالي إلا بنسبة قليلة، وكذلك انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي من بعض المحاصيل الزراعية وخاصة الحبوب، فكان دون المستوى المطلوب، وبناءً على ما سبق ذكره تعد مشكلة التخطيط الزراعي في ليبيا من أهم المشاكل التي يجب الاهتمام بوضع الحلول المناسبة لها للوصول إلى الإنتاج المطلوب بالسعر الملائم للمنتج والمستهلك، وتتلخص المشكلة البحثية في عرض دور القطاع الزراعي بشكل عام والبيئة الاقتصادية بشكل خاص .

■ ثانياً : - أهمية البحث :

1 - تتمثل أهمية البحث في إبراز القطاع الزراعي والدور الذي يؤديه في التنمية الزراعية في إشباع حاجة المواطن، من خلال تنظيم عناصر الإنتاج ومزجها.

2 – يسهم هذا البحث في إثراء المكتبة العلمية المتخصصة في هذا المجال، والتعريف بالدور الذي يؤديه قطاع الزراعة إنتاجا واقتصاداً وتنمية.

3 – يعطي هذا البحث حافزاً للباحثين في الإقدام على إعداد دراسات اقتصادية تعمل على تطوير قطاع الزراعة في ليبيا.

4 – العمل على تشكيل وعي تنموي لدى المجتمع المحلي يسمح بالتكيف مع المتغيرات الاقتصادية التي تمر بها ليبيا وأثرها على المواطن.

5 – طرح أوضاع القطاع الزراعي والتنمية بشكل عام باعتبارهما متداخلين ومكملين لبعضهما

■ **ثالثاً – أهداف البحث:**

● **يهدف البحث إلى:**

1 – التعرف على دور القطاع الزراعي والتنمية الشاملة بشكل عام والتنمية الاقتصادية بشكل خاص.

2 – معرفة مدى تحقق الأهداف منذ وضع الخطط الأولى للتنمية الزراعية وتحديد الانحرافات الاقتصادية، وذلك بتقييم الأوضاع المالية والفنية لقطاع الزراعة.

3 – التعرف على المعوقات والمشاكل التي تعترض القطاع الزراعي بليبيا.

4 – وضع تصور للحد من المعوقات التي تواجه القطاع الزراعي.

■ **رابعاً - منهجية البحث**

تستخدم هذه الدراسات أسلوب المنهج الوصفي التحليلي حيث يُعد هذا المنهج مناسباً لدراسة هذا الموضوع.

■ **خامساً – مصادر البيانات**

1 - الدراسة النظرية: تعتمد على الاطلاع على الكتب والمجلات، والمقالات والوثائق، والبحوث التي تتناول القطاع الزراعي، وذلك للوصول إلى أدبيات الموضوع.

2 - الدراسة التطبيقية: تعتمد الدراسة الجانب المكتبي النظري وتحليل بعض الجداول

والنسب ومعدل النمو لكل ما يتعلق بالقطاع الزراعي، وأمانات الزراعة، والميزانيات السنوية الخاصة بقطاع الزراعة والمصادر الأخرى التي لها علاقة بالموضوع.

■ سادساً – حدود البحث

1 – الفترة الزمنية التي يغطيها البحث بين عامي [2000 م إلى 2016 م] وهي الفترة التي تتوفر البيانات حولها للباحث من الجهات الرسمية .

2 – الحدود المكانية: سيتم إجراء البحث على الدولة الليبية بشكل عام.

3 – الحدود الموضوعية: يناقش هذا البحث دور القطاع الزراعي في التنمية بشكل عام والتنمية الزراعية بشكل خاص.

■ مفاهيم البحث ومصطلحاته:

● تعريف الدور:

«هو مجموعة الأنشطة التي يمارسها أي فرد يشغل مركز معين بغض النظر عن شخصية القائم بهذه الأنشطة» .[1]

كما يعرف الدور بأنه « نموذج يتركز حول بعض الحقوق والواجبات، ويرتبط بوضع معين للمكانة داخل الجماعة أو موقف اجتماعي معين، ويتحدد دور الشخص في أي موقف عن طريق مجموعة توقعات يعتنقها الآخرون كما يعتنقها الشخص نفسه».[2]

ويعرف كذلك بأنه «وظيفة الفرد في الجماعة، أو الدور الذي يلعبه الفرد في جماعة أو موقف اجتماعي».[3]

تعرف الزراعة بأنها :

فن استخدام الموارد الأرضية والبشرية في الوحدات الإنتاجية المختلفة لغرض إنتاج الخيرات النباتية والحيوانية، وهي تشمل عدداً من الفعاليات المختلفة والمهارات والأعمال اليومية والموسمية التي يقوم بها المزارع بدءاً من زراعة الأرض لإنتاج المحاصيل المختلفة وزراعة البساتين والإنتاج الحيواني وتصنيع منتجاتها وأيّ عمل آخر متصل بالعمليات الزراعية المختلفة وانتهاءً بإعداد المحاصيل والمنتجات الزراعية، والنباتية، والحيوانية للسوق [4].

كما يمكن تعريف الزراعة أيضا بأنها الفلاحة أو الحراثة، أو البذر، أي أن الفلاح يمارس أنشطة أساسية لإنجاح عملية إنتاج الغذاء والعلف.

● **تعريف القطاع الزراعي:**

هي بنيان الاقتصاد، أو هي الكون الزراعي، وهي صناعة أو مهنة استخدام الموارد الأرضية، والمائية، والحيوانية، والبشرية في وحدات إنتاجية.

● **تعريف التنمية الزراعية:**

هي عبارة عن الزيادة أو النمو الإرادي في الإنتاج الزراعي المخطط له، والذي يمكن التوصل إليه من خلال سياسات زراعية معينة ووفق إجراءات تنفيذية سليمة.

● **تعريف التخطيط الزراعي:**

يعدّ التخطيط الزراعي أحد الفروع الرئيسة لعلم الاقتصاد الزراعي، حيث ظهر وتطور ضمن النظريات الحديثة للإنتاج والتي من خلالها تم اكتشاف أهمية وإمكانية التخطيط للاقتصاد الوطني.

● **أهمية القطاع الزراعي :**

هي البنيان الاقتصادي الزراعي، أو هي الكون الزراعي، فهي بذلك صناعة أو مهنة استخدام الموارد الأرضية، والمائية، والحيوانية، والبشرية في وحدات إنتاجية لإنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية اللازمة لإشباع حاجات الإنسان، إما مباشرة أو بعد تحويلها إلى مواد أخرى، كما أن الزراعة صناعة استخراجية غير استنفادية [5].

وتمد المعامل بالمواد الأولية ومع استطاعتنا إنتاج مواد عضوية داخل المعامل الكيميائية، إلا إن الكائنات الحية، أي النباتات والحيوانات هي المصدر الوحيد الذي يعتمد عليه اعتماداً أساسياً في الحصول على البروتينات والدهون بالكميات والنسب التي يحتاجها العنصر البشري .

لقد أصبحت الزراعة لا تنتج المحاصيل للاستهلاك فقط، بل تنتج للبيع في الأسواق واستبدالها بما تنتجه المصانع، فأصبح المزارع يعيش وسط اقتصاد مؤسس على سياسة التسويق بالتبادل التجاري [6].

كما يعد القطاع الزراعي من أهم الأنشطة الاقتصادية، وتأتي أهمية القطاع الزراعي بشكل واضح في البلدان الزراعية التي يشكل الإنتاج الزراعي فيها جزءاً مهماً في الاقتصاد

الوطني، لكونه يضم 70 ٪ من القوى العاملة، ويسهم بنسبة تصل إلى 90 ٪ من الدخل القومي .

والزراعة لها أهمية كبرى كالآتي :

أ – تأمين العيش لنسبة كبيرة من السكان .

ب – الإسهام في تكوين الدخل القومي وخاصة في البلدان التي يعتمد اقتصادها على الزراعة بشكل رئيس كما هو في الدول النامية .

ج – توفير المواد الخام للصناعات، والسوق للمنتجات الصناعية .

د – تشكل المنتجات الزراعية نسبة كبيرة من الصادرات المحلية للعديد من الدول .

ويظهر القطاع الزراعي دوره الكبير في تحقيق التوازن في الاقتصاد الوطني بشكل واضح في الدول الصناعية والدول النامية، ويزداد دوره في التجارة بشكل كبير وواسع في البلدان غير المنتجة للنفط أو في الدول التي لا يشكل النفط فيها مصدراً رئيساً من مصادر الاقتصاد الوطني [7].

وتكمن أهمية الزراعة في أنها عملية إنتاجية تساعد على استخراج النابت من باطن الأرض باستخدام طرق معينة للوصول إلى الهدف المنشود، ويكون ذلك عن طريق النبات وبالاستعانة أحيانا .

ويمكن إيجاز أهمية الزراعة في النقاط الآتية : [8]

- تعتبر الزراعة مصدراً أساسيا للغذاء .
- توفير فرص العمل للباحثين عن العمل .
- تندمج منتجاتها بالصناعة .
- تعتبر مصدراً مالياً للعديد من المشروعات
- تعد زينة للبيئة المحيطة بالإنسان .
- تحد من نسبة التلوث في الهواء .
- تنقي الهواء وترفع مستوى الأكسجين به .

- تخفف من درجات الحرارة المرتفعة والرطوبة في الجو .
- تخفف من عملية التبخر .
- تقلل من تركيز ثاني أكسيد الكربون في الجو .
- تحد من انجراف التربة .
- تحد من حدة الرياح .
- رفع مدخلات النشاط الصناعي .
- تسهم في تحقيق الأمن الغذائي القومي .

■ **الخصائص الاقتصادية للزراعة :**

إن معرفة الخصائص الاقتصادية للزراعة تعد مسألة في غاية الأهمية لوضع البرامج التنموية للقطاع الزراعي .

وهذا شرح مختصر للخصائص الاقتصادية للزراعة .

1) **التركيب التنافسي لصناعة الزراعة :**

يعد النشاط الزراعي أقرب الصناعات إلى أن يكون تنافسياً بالمعنى الاقتصادي، وتأتي هذه الصفة من الخصائص التالية :

أ – التعدد الكبير للوحدات المزرعية وصغر الحجم المزرعي .

ب – تعد المحاصيل الزراعية الناتجة من المزارع المختلفة متجانسة إلى حد بعيد.

ج – حرية الدخول والخروج من النشاط الزراعي.

وهذه الخصائص تعني عدم تمكن المزارع بمفرده من التحكم في قوى السوق، كأن يقلل الإنتاج أو يزيده، كما لا يمكنه الاتفاق مع المزارعين الآخرين على أغراض من هذا النوع للتأثير في أسعار المنتجات الزراعية وحمل المزارع على القبول بالأسعار السائدة في السوق، كما أن التجانس النسبي في المنتجات الزراعية يعني عدم التمييز في المحصول الواحد.

وينتج عن التركيب التنافسي للزراعة أن المستهلك لوحدات من محصول معين لا يدفع

ثمناً للسلعة أعلى من متوسط تكاليفها[9].

2) ارتفاع الأهمية النسبية للتكاليف الثابتة الزراعية:

يعد ارتفاع رأس المال الثابت واللازم لعمليات الإنتاج الزراعي أحد أهم المظاهر للقطاع الزراعي وتمثل الأرض الزراعية والمباني والآلات ،ويتحمل المزارع فوائد وصيانة واندثارات رأس المال الثابت سواء أنتج أم لم ينتج، ومن هذا المنطلق فإن للقرارات المزرعية أهمية كبيرة، إذ أن ارتفاع رأس المال المستثمر يؤدي إلى ارتفاع التكاليف الثابتة، ارتفاع متوسط التكاليف الثابتة يتوقف على حجم الناتج المحصولي النباتي والحيواني الذي يقرره مدير المزرعة، نظراً للارتباط بين متوسط التكاليف الثابت وأسعار المحصول السوقية فإن من القرارات الرشيدة للمزارع تخفيض هذا المتوسط إلى حدوده الدنيا، إذ إن ارتفاعه يؤثر في ارتفاع متوسط التكاليف الكلية مما قد يحمل المزارع خسائر اقتصادية، كما أن ارتفاع التكاليف الثابتة يزيد من المخاطرة التي يتحملها المزارع في حالة دخوله القطاع الزراعي [10].

3) ثبات الموارد الاقتصادية الزراعية على مستوى القطاع :

تتسم معظم الموارد كالأراضي الزراعية والآلات والعمل العائلي بالثبات على مستوى النشاط الاقتصادي، فالعمل الزراعي العائلي يتسم تواجده ضمن المزرعة بعيداً عن فرص العمل اللازراعية، كما أن العمل خارج نطاق النشاط الزراعي يتطلب تخصصاً يعد معدوماً للعاملين في النشاط الزراعي، وعلى الرغم أن الموارد الإنتاجية الزراعية تميل إلى الثبات على مستوى صناعة الزراعة، فإنها ليست بذلك الثبات في حالة إنتاج كل محصول أو كل مزرعة على حدة، إذ قد يتم تغير في التركيب المحصولي المزرعي نتيجة تغير في الأهمية النسبية لأسعار المحاصيل الزراعية، ومن ثم فقد تنتقل الموارد الإنتاجية من إنتاج محاصيل معينة إلى إنتاج محاصيل أخرى[11].

4) قابلية الزراعة للتغير التكنولوجي :

يتضح من دراسة تاريخ تطور الزراعات المتقدمة مرت بأدوار كان آخرها يتسم بتغيرات تكنولوجية، ففي خلال هذا القرن شهدت الزراعة تحولات جذرية في العمليات الإنتاجية نتج عنها استخدام الميكنة الزراعية، ومن بعد ذلك الانتقال من السمات الصغيرة إلى الإنتاج الكبير، وشهد هذا القرن تطوراً ملحوظاً في إنتاج سلالات محصولية تتسم بالمقاومة

للأمراض وبالإنتاج الوفير والصفات النوعية المرغوبة، وأدخلت العلوم كالكيمياء والفيزياء والإحصاء في خدمة العلوم الزراعية، وتعد في مجملها تغيراً نحو استخدام المستحدثات الإنتاجية في العمليات المزرعية، وانتقلت الزراعة من الزراعة التقليدية إلى زراعات متقدمة .

■ **التنمية الزراعية:**

التنمية الزراعية: هي عبارة عن الزيادة أو النمو الإرادي في الإنتاج الزراعي المخطط له، والذي يمكن التوصل إليه من خلال سياسات زراعية معينة ووفق إجراءات تنفيذية سليمة ومدروسة حسب الإمكانيات والموارد المتاحة لدى المجتمع. فهي إذاً تتجه نحو الطاقة الإنتاجية من الإجراءات المناسبة والمتاحة.

إن المصدر والقوة الأساسية التي يشتمل عليها التخطيط تأتي أساساً من خلال التطبيق الفعال للنظرية الاقتصادية حيث تستهدف العملية الزراعية تحديد المسار العام الذي يسلكه الاقتصاد الزراعي للانتقال من الوضع الراهن إلى صورة مستقبلية مستهدفة لمكونات القطاع الزراعي [12]، ويعد في الواقع هو نقطة البداية في الخطة الزراعية نحو مجموعة من الأهداف في هذا المجال يسعى إليها المجتمع، وتتحدد سرعة النمو التي يتضمنها التخطيط الزراعي على نوعية الوسائل المستخدمة في التخطيط وكميتها، وبذلك فإن الأهداف والإطار التنظيمي ومتطلبات التخطيط الزراعي تشكل في مجملها الإطار العام للخطة الزراعية، ويتطلب أن تبحث هذه المتغيرات قبل تنفيذ الخطة حيث تكون متكاملة الجوانب للتعرف على الاحتياجات والأهداف والبدائل المحتملة في التخطيط الزراعي، وعلى هذا فإن دور التخطيط يظهر فاعلاً وواضحاً في الدولة الاشتراكية فقط لأنه من سماتها، وذلك لأن الظروف الموضوعية للتخطيط تكون متوفرة والتي هي متمثلة بعلاقات الإنتاج الاشتراكية وسيادة الملكية العامة للدولة على الملكية الخاصة وقيادتها لها .

لقد ظهر التخطيط وبشكل تطبيقي في بدايات الربع الأول من هذا القرن مع تطور اقتصاد الدولة الاشتراكية الأولى وهي الاتحاد السوفيتي، ومنها انتقل كأسلوب لإدارة الإنتاج لبقية بلدان المنظومة الاشتراكية ولازالت مفاهيمه وتطبيقاته من ذلك الوقت وحتى يومنا هذا غير ثابتة ومتجددة [13].

من الصعب فصل تعريف التنمية الاقتصادية الزراعية من المفهوم العام للتنمية الاقتصادية القومية لما تتضمنه من نشاطات إنتاجية زراعية ولا زراعية إلا إنه يمكن الحديث عن خصوصية التنمية الزراعية لما يتسم به هذا النوع من النشاط من سمات مميزة مقارنة بالنشاطات الاقتصادية للقطاعات الإنتاجية الأخرى [14].

لقد اهتمت كثيراً من الأدبيات الاقتصادية على نطاق واسع بمعالجة وشرح مفهوم التنمية، سواء على الصعيد النظري أم العملي، خصوصاً إن مفهوم التنمية تلتقي فيه كثير من أدبيات العلوم الاجتماعية كالاقتصاد والاجتماع والسياسة وغير ذلك، ولابد من القبول ببساطة أن التنمية الاقتصادية هي النقيض للتخلف الاقتصادي، لذلك تأخذ التنمية الاقتصادية عدة مفاهيم مختلفة باختلاف المفكرين التنمويين الذين عالجوا هذا المفهوم، وتاريخياً فإن مصطلح التنمية الاقتصادية يعود إلى المفكر « جوزيف شومبيتر « الذي عنوان كتابه في ألمانيا سنة 1909 « نظرية التنمية الاقتصادية» [15] .

أما التنمية الزراعية: فهي عبارة عن الزيادة أو النمو الإرادي في الإنتاج الزراعي المخطط له، والذي يمكن التوصل إليه من خلال سياسات زراعية معينة ووفق إجراءات تنفيذية سليمة ومدروسة حسب الإمكانيات والموارد المتاحة لدى المجتمع. فهي إذاً تتجه نحو الطاقة الإنتاجية من الإجراءات المناسبة والمتاحة.

ويمكن التمييز بين نوعين من وسائل التنمية الزراعية الأول: هو إعادة تنظيم العلاقات الزراعية. والثاني زيادة الموارد الزراعية المستخدمة في الإنتاج حيث يمكن من خلال الموارد الإنتاجية نفسها حدوث زيادة في الإنتاج وذلك من خلال إعادة وتنظيم العلاقات الزراعية وتنظيمها وترشيدها بشكل يساعد على زيادة الإنتاج وتقليل تكاليفه، وكذلك ترشيد توفير الخدمات الإنمائية الزراعية[16].

ويمكن التمييز بين نوعين من وسائل التنمية الزراعية الأول: هو إعادة تنظيم العلاقات الزراعية . والثاني زيادة الموارد الزراعية المستخدمة في الإنتاج حيث يمكن من خلال الموارد الإنتاجية نفسها حدوث زيادة في الإنتاج وذلك من خلال إعادة وتنظيم العلاقات الزراعية وتنظيمها وترشيدها بشكل يساعد على زيادة الإنتاج وتقليل تكاليفه، وكذلك ترشيد توفير الخدمات الإنمائية الزراعية[17].

● **المحددات الأساسية للتنمية الزراعية:**

تختلف ليبيا عن معظم البلدان النامية الأخرى في أن مشكلات البطالة ونقص الأموال لا تشكل عوائق في طريق نمو اقتصادياتها، ولكن تقف على قدم المساواة الطبيعية (الأراضي والمياه والمناخ وغيرها)، والعمالة الماهرة والبنية الأساسية، والخصائص البيولوجية للنبات والحيوان، والتقاليد التي تحكم المجتمع من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية ... ويليها فالأرض والمياه والعمالة والتنظيم والإدارة ركائز أساسية للتنمية الزراعية في ليبيا ويتعين العمل على توفيرها وتوسيع طاقاتها، لتحديد الدور الذي سوف يضطلع به قطاع الزراعة في التنمية الاقتصادية لليبيا في المستقبل[18].

● **أهمية التخطيط الزراعي**

تواجه جميع الأنشطة الاقتصادية في وقتنا الحاضر مسائل أساسية تعمل على تطوير هذه الأنشطة وتحديد أنماطها المختلفة، وفي القطاع الزراعي فإن التوصل إلى الحلول السليمة كفيل بتطوير القطاع الزراعي على الوجه المنشود، والذي يترك بصماته واضحة على تطوير بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، وبالتالي على مجمل الاقتصاد الوطني.

إن المسائل الأساسية التي تواجه القطاع الزراعي يمكن أن توجد في ثلاثة محاور رئيسة هي: [19]

1 – التركيب الإنتاجي للقطاع الزراعي نباتي، حيواني والمقصود به الكميات التي تنتج من مختلف المنتجات الزراعية

2 – طريقة الإنتاج المستخدمة، والتي تشمل الاستخدام الصحيح والمكثف للعمل، حجم المشروعة الأنسب، درجة استعمال مستلزمات الإنتاج من بذور ومخصبات زراعية ومبيدات كيماوية وحشرية، وما يترتب على ذلك من رفع الإنتاجية في العمل الزراعي وزيادة كمية المنتوج الزراعي المتحقق.

3 – كيفية توزيع الدخل القومي بين القطاع الزراعي والقطاعات الإنتاجية الأخرى، وحصة كل عامل في هذه القطاعات من الدخل القومي.

وبناءً على ما تقدم فإن الباحث يرى أن رفع إنتاجية العمل في القطاع الزراعي تتم من خلال التوفير الاقتصادي والتقنين من مفردات عناصر الإنتاج الأساسية وهي الأرض والعمل بشكل خاص.

وهذا يؤدي إلى زيادة استغلال الأرض في مجالات أخرى وإنتاج محاصيل زراعية أخرى، وبالنسبة للاقتصاد بقوة العمل يمكن تحويلها إلى فروع الاقتصاد الوطني الأخرى والتي هي بحاجة إلى اليد العاملة.

● أساليب التخطيط الزراعي:

إن الأساليب المستخدمة لعملية التخطيط في القطاع الزراعي تتيح للجهات الزراعية إمكانية الوصول إلى وضع الخطط ضمن المحددات التي تفرضها الموارد المتوفرة، وعليه فإن استخدامها يتطلب كماً من المعلومات الإحصائية المرتبطة بالجانب الاقتصادي والاجتماعي والفني التي بدورها تقوم بإبراز جوانب الإنتاج والاستثمار والاستهلاك، وقد تصنف أساليب التخطيط إلى عدة أنواع وفقاً لمراحل الخطة أو لأهدافها.

ولعل طريقة التخطيط بأسلوب المراحل أكثر الأنواع شيوعاً في الدول النامية، حيث لا تتوفر المعلومات الإحصائية التفصيلية عن مختلف النشاطات الاقتصادية، وهذا الأسلوب أقل دقة من الأساليب الرياضية التي تحتاج إلى توفير معلومات إحصائية وفنية دقيقة حول عدد كبير من عناصر الاقتصاد الوطني [20]

■ تطور القطاع الزراعي بليبيا:

● أولا: مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي:

جدول (1) مساهمة القطاع الزراعي بالناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000 ـ 2016 م)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دينار)	معدل النمو	مساهمة القطاع الزراعي بالناتج المحلي الإجمالي	
			القيمة (مليون دينار)	معدل النمو
2000	13879.8	11.3	1346.2	16.7
2005	30791.3	20.6	1392.7	0.22
2010	87375.0	2.6	724.7	3.4
2015	17829.95	0.4	885.0	1.0
2016	16385.75	0.71	820.40	0.7

حيث يلاحظ أن قيمة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال سنة (2000) وصلت إلى (1346.2) مليون دينار وكان معدل النمو فيها (16.7)، أما خلال الفترة من 2010 – 2016 فقد بلغت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (820.40) مليون دينار وانخفض معدل النمو (0.7) .

- **ثانياً: إحلال الواردات والصادرات في القطاع الزراعي:**

جدول (2) إحلال الواردات والصادرات في القطاع الزراعي « تضم السلع الغذائية والمعدات الزراعية خلال الفترة (2000 - 2016 م)

- **القيمة بالدولار الأمريكي**

السنة	الواردات الزراعية	الصادرات الزراعية
2000	406.2	61.5
2005	692.2	634.4
2010	318.8	61.7
2015	209.33	7.17
2016	209.33	7.17

حيث بلغت قيمة الواردات الزراعية خلال سنة (2000 م) حوالي (406.2) ملايين دولار، بينما الصادرات (61.5) مليون دولار.

كما نلاحظ أن إجمالي الواردات خلال الفترة (2010 - 2016 م) بلغت (209.33) ملايين دولار، وأن قيمة الصادرات بلغت (7.17). وهذا راجع إلى انخفض إنتاجية كثير من المحاصيل الزراعية مقابل ارتفاع معدلات الاستهلاك لها .

● **ثالثاً: تطور القوى العاملة في القطاع الزراعي:**

جدول (3) تطور القوى العاملة في القطاع الزراعي خلال الفترة (2000 - 2016 م)

السنة	إجمالي القوى العاملة الألف نسمة	معدل النمو	القوى العاملة الوطنية بالألف نسمة	معدل النمو	الأهمية النسبية للقوى العاملة
2000	1251.3	0.50-	213.9	4.3 -	17.1
2005	1952.2	1.5	98.0	1.7 -	5.01
2010	15241.29	7.6	129.50	1.1	8.5
2015	2332.69	4.7 -	54.16	0.21	2.3
2016	2363.34	0.8	45.87	0.64	109

تشير البيانات الإحصائية الواردة في الجدول أعلاه إلى انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في العمالة الكلية بشكل متناقص ومستمر، فقد انخفضت المساهمة في العمالة الكلية من (213.9) سنة 2000 م إلى (45.87) سنة 2010 م.

وتعود أسباب هذا إلى انخفاض دخل النشاط الزراعي بالمقارنة بدخول النشاطات الأخرى مما يؤدي إلى حصول الهجرة من الريف إلى المدينة.

● **رابعاً: تطور الإنتاج من السلع الزراعية الغذائية الرئيسة المحققة:**

جدول 4) تطور الإنتاج من السلع الزراعية الغذائية الرئيسة المحققة في الفترة (2000 - 2016 م)

السنة	القمح	الشعير	البقوليات	الخضر	الفاكهة	الزيوت والشحوم	اللحوم البيضاء والحمراء	الأسماك	البيض	اللبن
2000	105.08	204.3	14.56	695.85	322.02	52.83	191.92	22.61	43.99	273.2
2005	54.5	216	6.7	790.82	547.2	41	202.43	36.74	54.32	254

258.38	61.00	39.1	285.43	21.18	392.62	972.02	8.64	10.43	125.24	2010
232.10	60.00	3.35	284.24	20.54	402.55	785.85	9	95.00	200.00	2015
232.10	60.00	3.53	288.74	20.42	402.55	785.85	9	95.00	200.00	2016

من خلال دراسة سنوات الإنتاج وجد أن إنتاج القمح سنة 2000 م بلغ (105.08) آلاف طن وسنة 2016 م بلغ إنتاج القمح (200،000) ألف طن ويعود السبب في ذلك إلى التوسع في زراعة القمح.

- أما بالنسبة لمحصول الشعير فقد انخفض إنتاجه (204.3) آلاف طن إلى (95.00) ألف طن هلال الفترة نفسها وكان سبب الانخفاض تذبذب في سقوط الأمطار.

وبالنسبة للبقوليات فقد انخفض الإنتاج من (14.56) ألف طن عام 2000 م إلى (9) آلاف طن عام 2016 م وهي تزرع على نطاق ضيق لصعوبة التعامل معها والعناية بها.

- وفيما يخص إنتاج الخضر فقد زاد الإنتاج من (695.85) ألف طن عام 2000 م إلى 785.85) ألف طن عام 2016 م، وهذا عائد إلى تشجيع الدولة لتوسيع الرقعة الزراعية وانتشار الزراعة المحمية (الصوبات) .

- أما فيما يتعلق بالفاكهة فقد زاد إنتاجها من (322.02) ألف طن إلى (402.55) ألف طن في الفترة نفسها، أما إنتاج الزيوت والشحوم فقد انخفض من (52.83) ألف طن خلال الفترة ذاتها حيث زاد إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء من (191.92) ألف طن عام 2000 م إلى (288.74) ألف طن عام 2016 م .

- أما إنتاج الأسماك فقد انخفض من (22.61) ألف طن إلى (3.53) آلاف طن بذات الفترة.

- وفيما يخص البيض فقد زاد الإنتاج من (43.99) ألف طن إلى (60.00) ألف طن في الفترة نفسها.

- وأما إنتاج اللبن فقد زاد من (273.2) ألف طن إلى (232.10) ألف خلال الفترة المشار إليها أعلاه.

■ **النتائج البحثية:**

1 - بتغيرات تكنولوجية لقيت الزراعة تحولات جذرية في العمليات الإنتاجية نتج عنها استخدام الميكنة الزراعية، كما تم إنتاج سلالات محصولية تتسم بمقاومة الأمراض وبالإنتاج الوفير.

2 - استخدام التطور العلمي في العلوم كالكيمياء والفيزياء والإحصاء في خدمة العلوم الزراعية وتعد هذه تغيرات نحو استخدام المستحدثات الإنتاجية في العمليات المزرعية وانتقلت الزراعة من الزراعة التقليدية إلى الزراعة المتقدمة، وكما أسهمت التغيرات التكنولوجية بإحداث تغير في التركيب الاقتصادي للزراعة وزيادة التخصص وتقسيم العمل الزراعي.

3 - مساهمة قيمة الناتج الزراعي في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي قد تراجعت بشكل كبير وواضح خلال السنوات الأخيرة.

■ **التوصيات**

1 - إدخال التقنيات الحديثة باستغلال المخلفات الزراعية لصنيع بدائل علقية جديدة مثل القوالب العلقية، والرفع من القيمة الغذائية للتبن بالمعاملة باليوريا المتوفرة والرخيصة الثمن .

2 - العمل على تشجيع البحث العلمي الزراعي ودعمه، الذي يكفل دراسة عناصر الإنتاج وأنواع المحاصيل وزيادة إنتاجية الموارد الزراعية بما يحقق معرفة أنواع المحاصيل المنتجة وكيفية مزج عناصر الإنتاج لتحقيق أكبر إنتاج وإنتاجية. وفي ظل محدودية الموارد الطبيعية للإنتاج الزراعي تبرز أهمية البحث العلمي لمعالجة المشاكل الخطيرة التي يعانيها هذا القطاع، وضرورة رصد الميزانيات الكافية له لمعالجة المعوقات التي يعانيها القطاع.

3 - العمل على تدوين المعلومات والبيانات والإحصائيات التي من خلالها يمكن اتخاذ القرارات المناسبة، كما تبرز أهمية متابعة وتقييم كل الأعمال المنفذة والعمل على تحويرها واستثمارها على أفضل وجه .

4 – التوجه في خطط التنمية الزراعية والاقتصادية إلى جعل القطاع الزراعي يمول نفسه بنفسه وتقليل الاعتماد على قطاع النفط .

5 – الاهتمام بالجهات التي تدون الإحصائيات الزراعية المختلفة .

المراجـــع

1 – سامية محمد فهمي وآخرون ،مناهج البحث في الخدمة الاجتماعية ،الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2007 م، ص 225

2 – إبراهيم عبد الهادي المليجي، تنظيم المجتمع مدخل ورؤية واقعية ،الإسكندرية ،المكتب الجامعي الحديث،2001م، ص 358

3 – محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، 2006م، ص 353

4 – ظافر حميد حسون، التخطيط الزراعية، دار الحكمة، جامعة ، كلية الإدارة والاقتصاد، 2003 م، ص11 .

5 – مجلة التنمية الزراعية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، العدد الثالث – السنة التاسعة عشر (يناير – فبراير – مارس) 2000، ص45 .

6 – عبد الوهاب مطر الداهري، الاقتصاد الزراعي، جامعة بغداد، الطبعة الأولى، دار المعرفة، سنة 2001 م، ص25 – 26 .

7 – ظافر حميد حسون، التخطيط الزراعي، مطبعة جامعة البصرة، دار الحكمة، سنة 2004 م، ص13 .

8 – كتابة إيمان الحياري www.d003.com تاريخ : 15 ديسمبر 2015 م .

9 – سالم النجفي، التنمية الاقتصادية الزراعية، الطبعة الثانية منقحة، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، جامعة الموصل، سنة 2002 م، ص41 .

10 – سالم النجفي، التنمية الاقتصادي الزراعية، مرجع سبق ذكره، ص42 .

11 – المرجع نفسه، ص43 .

12 – ظافر حميد حسون، التخطيط الزراعي، جامعة البصرة، كلية الاقتصاد والإدارة، 2004 م، الطبعة، ص 21 – 22 .

13 – سالم توفيق النجفي، إسماعيل عبيد حمادي، التخطيط الزراعي (تخطيط التنمية والسياسة الزراعية) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، 2001 م، الطبعة، ص119 وما بعدها .

14 - سالم النجفي، التنمية الاقتصادية الزراعية، مطابع مديرية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 2007 م، ص13 .

15 - إسماعيل صبري عبد الله، تنمية أم تحديث، مجلة المستقبل، العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1980، ص43 .

16 - قريرة اشتيوي، عامر الفيتوري المقري، أساسيات الاقتصاد الزراعي، اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي، الطبعة الأولى، 2002، ص95 .

17 - المرجع نفسه، الصفحة ذاتها .

18 - المرجع نفسه، ص265 .

19 - ظاهر حميد حسون، التخطيط الزراعي، بغداد، جامعة البصرة، دار الحكمة، سنة 2003، ص191 .

20 - سالم توفيق النجفي، بديع جميل القدو، التخطيط والسياسة الزراعية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل 2005 م، ص125 .